بغير اذن وليها لم يستحسن ذلك عاده فاما قصد النبي عليه السلام بهذا القول
تحريم البطلان لمنع استقلالها فذلك مما يليق بمحاسن العادات الصوره
الخامسه قوله ومنها حملهم لا صيام لمن لم يبيت الصيام اى ومن التاويلات
البعيده ايضا حمل الجمعه قوله عليه السلام لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل
على القضا والنذر لما ثبت عندهم من صحة الصيام بنيه من النهار فحملوا اللفظ
الظاهر كالعتق وبيان ذلك ان قوله عليه السلم لا صيام نكره في سياق النفي
وقد تقدم انها من الفاظ العموم فيكون اللفظ عاما لكل صوم لكن لما كان المتبادر
الى الفهم من لفظ الصيام انما هو الصوم الاصلي المخاطب به في العرف الشرعي وهو
الفرض والمطوع دون ما وجوبه تعارض ووقوعه نادر وهو القضا والنذر
الذي لا خطر بالبال الا على سبيل الندور ولا شك ان الحلف على ما هو ظاهر في العموم
وارادة ما هو النادر كالعزم على القول وهو ممنوع على الشارع الا ترى ان
السيد اذا قال لعبده من دخل داري من اقاربي فاكرمه وقال انما اردت
قرابة النسب دون قرابة الدين او انما اردت ذوي الارحام البعيد دون
العصبات القريبة كان قوله منكرا مستبعدا لكنه مع بعده لا يمنع في البعد
الى ما بعد نا ويل الخبر الذي قبله على الصغيرة والامة والمكاتبة فان منع الموانع
من الظهور فلسطلب اقرب تاويل وفي هذا الموضع لا مانع من الظهور فكان
حمل اللفظ على ظاهره وترك التاويل اولى الصور السادسه قوله ومنها
حملهم ولذي العزلى على الفقرا اى ومن التاويلات البعيده ايضا تاويل الجمعه
وهو حملهم قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه ولذي القربى
على الفقرا منهم دون الاغنيا لان القصد من الاعطا انما هو دفع حاجتهم وسد
خلتهم ولا حاجة مع الغنا وهذا التاويل بعيد جدا لان الاية ظاهرة في اضافة
الخمس الى الكل ذوي القربى بلام التمليك والاستحقاق ويعطلوا لفظ التقسيم مع ظهور
كون الفرايد في سبب الاستحقاق لظهارها الشرفها وابانة لخطرها وقد رتب
الاستحقاق في الاية على ذكرها فكون ايتاء للتعليل بها الصوره السابعه
قوله وعد بعض الناس حمل مالك اى عد بعض الناس من التاويلات

البعيد

البعيد حمل مالك قوله تعالى انما الصدقات للفقرا والمساكين الى اخرها على
بيان مصرف الزكاه اى هو لا الاصناف الثمانيه لهم الذين يدفع الزكاه اليهم
دون غيرهم ولا يجب استيعاب جميعهم حتى لو اعطى الى صنف واحد منهم
جميع الزكاه صح واجزاه قالوا ووجه البعد في ذلك ان الاية ظاهرة في
التشريك ووجوب الاستيعاب لانه تعالى اضافها الى الاصناف المذكوره
بلام التمليك وعطف بواو التشريك والصرف الى واحد من الاصناف يعطل
اللفظ العموم وقال العزالي وليس كذلك من هذا القبيل بل هو عطف على قوله
ومنهم من يلمزك في الصدقات فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذا هم
يسخطون انما الصدقات للفقرا فكانهم لما طعنوا في الزكاه مع خلوهم عن
شروطا استحقاقها ورضوا عند الاعطا منها وسخطوا عند المنع رد الله عليهم
في لمزهم وسن رجوع مصارف الزكاه وعد المستحقين لها وهذا اخر كلامه
في دلالة المنطوق غير الصريح ودلالة المفهوم الشطر الباقي في دلالة

المفهوم الدلالة له منطوق وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق
والمفهوم بخلافه اى لا في محل النطق الاول صريح وهو ما وضع اللفظ له
وغير الصريح بخلافه وهو ما يلزم عنه فان قصد وتوقف الصدق او الصحة
العقلية او الشرعية عليه فدلالة اقتضا مثل رفع عن امتي الخطا والنسيان
واسئل القريه واعتق عبدك عني على الف لاستدعاء تدبير الملك لتوقف العتق
عليه وان لم يتوقف واقترن بحكم لو لم يكن لتعليله كان تنبيها قياسيه وانما
كما سياتي وان لم يقصد فدلالة اشاره مثل النسا ناقصات عقل ودين قيل
وما نقصان دينهن قال لمكث احداهن شطر دهرها لا تصلي فليس المقصود بيان
اكثر الحيض وقلة الطهر ولكنه لزم من المبالغه بعضي ذلك وكذلك
وحمله وفصاله ثلثون شهرا مع وفصاله في عامين وكذلك اطلكم ليلة الصيام
الرفث ملزم منه جواز الاصباح جنبا ومثله فالآن باشروهن الاخير يقتضي
لما كان المنطوق اصلا للمفهوم وجب ان يعرف معنى المنطوق
اولا ثم معنى المفهوم ثانيا واعلم ان المنطوق وان كان مفهوما ايضا لكن

Copyright King Saud University